كشف الحقوق

حقوق الإنسان والنزاع المسلح

الجزء 1

في أوقات النزاع المسلح، يكتسب احترام حقوق الإنسان وحمايتها أهمية متزايدة. وخلال اللحظات الصعبة في فوضى الحرب على وجه التحديد، تكتسب حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أهمية خاصة. يشرح الجزء الأول من سلسلة المواد التعليمية التوضيحية الصادرة عنا أهمية حقوق الإنسان أثناء الحرب، مع التركيز على كرامة الأفراد وسلامتهم ورفاههم، بمن فيهم المدنيون والمقاتلون والمحتجزون.

حتى الحروب لها قوانينها

ماذا يحدث لحقوق الإنسان أثناء النزاع المسلح؟

حقوق الإنسان عالمية: فهي تنطبق على جميع الناس في كافة الأوقات. تشمل حقوق الإنسان العديد من المواضيع والمحاور، من الحق في حرية التعبير، إلى الحق في الصحة، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية. وترد هذه الحقوق في العديد من إعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان. من أشهرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تمت صياغته في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتشمل أيضًا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل.

يتساءل الكثير من الناس عما يحدث لحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة؟ هل يستمر الناس بالتمتع بالحقوق نفسها؟ أم أن حقوق الإنسان لم تعد محل احترام وحماية ولا يتم الوفاء بها بنفس المستويات التي تكون عليها في وقت السلم، نظرًا للعنف الواسع النطاق والاضطراب الناجمين عن النزاع المسلح؟

يمكن للناس بل ينبغي لهم أن يتوقعوا الاستمرار في الوصول إلى حقوقهم والتمتع بها. وهذا ينطبق على **الحقوق السياسية والمدنية**، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة. على سبيل المثال، فإن حظر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يسري بنفس القدر في حالات الطوارئ العامة القصوى، بما في ذلك أوقات الحرب. وينطبق هذا أيضًا على **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**. وعلى سبيل المثال، يبقى حق الأطفال في التعليم حتى في أوقات النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية. للناس الحق في الرعاية الصحية والسكن والغذاء والمياه النظيفة. وفي حين أن النزاع المسلح غالبًا ما يكون له تأثير مدمر على حقوق الإنسان، **لا يزال يقع على الدول واجب احترام حقوق جميع الأفراد والجماعات وحمايتها وإعمالها.**

ماذا يحدث لحقوق الإنسان أثناء النزاع المسلح؟

في أوقات الأزمات التي يمكن أن تؤثر بشكل خطير على شعب أحد البلدان، قد لا يكون لدى الحكومة القدرة على ضمان حقوق الإنسان بنفس الطريقة المطبقة في الأحوال العادية. يمكنها، إلى حد ما، تعديل الطريقة التقليدية للعمل من أجل التعامل مع حالة الطوارئ. فعلى سبيل المثال، في حالة الطوارئ الطبيعة مثل الزلازل أو الفيضانات، قد تصدر الحكومات أوامر إجلاء لنقل الناس من المناطق الخطرة إلى مواقع أكثر أمانًا، وتنظيم النقل وتأمين المساكن المؤقتة. أو، خلال نزاع مسلح، قد تكون الموارد مثل الغذاء والماء والدواء والوقود شحيحة، وقد تقوم الحكومات بتقنين هذه الموارد لضمان حصول الجميع على الإمدادات الأساسية.

ومع ذلك، **لا يجوز للحكومات تقييد بعض حقوق الإنسان إلا في حالة الضرورة القصوى**، ولا يزال يتعين عليها الالتزام بالقانون الدولي. وتظل هذه الحكومات مسؤولة عن أفعالها. كذلك، لا يمكن للحكومات استخدام حالة الطوارئ لمعاملة الناس بشكل غير عادل والتمييز على أساس العرق أو اللون أو النوع الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو لأسباب أخرى.

تُعتبر بعض حقوق الإنسان ذات أهمية أساسية لتوفير الحماية للجميع بحيث لا يجوز تعليقها أو تغييرها مطلقًا، حتى أثناء حالات النزاع المسلح أو غيرها من حالات الطوارئ. وتشمل هذه، من بين أمور أخرى:

- الحق في الحياة؛
- حظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- حظر الرق؛
- الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة؛
- الحق في حرية الفكر والوجدان والدين؛
- حظر أخذ الرهائن وعمليات الاختطاف والاختفاء القسري؛
- الحد الأدنى من الالتزامات الأساسية بالحقوق، على سبيل المثال توفير الرعاية الصحية الأولية الأساسية بدون تمييز، وكذلك الغذاء والمأوى الأساسي والمياه المأمونة.

تنطبق حقوق الإنسان في جميع الظروف والحالات، بما في ذلك أثناء النزاعات المسلحة.

فالدول ملزمة دائمًا بواجباتها المتعلقة بحقوق الإنسان، حتى في أوقات الحرب والنزاع المسلح. وهذا منصوص عليه في الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان. وفي أوقات النزاع المسلح، تدخل قوانين أخرى حيز النفاذ لتنظيم أعمال جميع الأطراف: **القانون الإنساني الدولي**.

ما هو القانون الإنساني الدولي؟

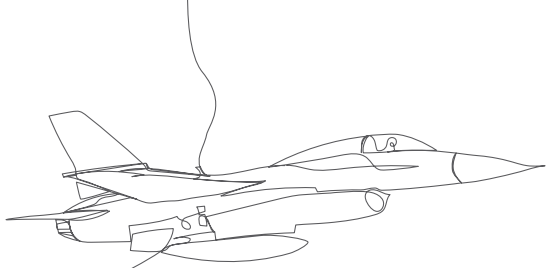

حتى الحروب والنزاعات المسلحة محكومة بقواعد. ويُطلق على هذه القواعد القانون الإنساني الدولي أو قوانين الحرب.

يُحدد القانون الإنساني الدولي ما يمكن وما لا يمكن أن تفعله أطراف النزاع المسلح. ويُحدد قواعد حماية المدنيين، أي أولئك الأشخاص غير المشاركين أو من كفّوا عن المشاركة في الأعمال العدائية. كما يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها. فهو يساعد على إنقاذ الأرواح، والتخفيف من المعاناة، والحد من الممارسات الضارة التي ترتكبها الجماعات المسلحة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة أثناء النزاعات المسلحة. وبعبارة أخرى، فإنه يحدد السلوك المقبول أثناء النزاعات. **يترابط القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويتداخلان** مما يوفر حماية أكبر للمدنيين وغيرهم من الأشخاص في النزاعات.

توجد هذه القواعد بشكل رئيسي في اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977، ولوائح لاهاي لعام 1907.

وعلى الرغم من انتهاك القانون الإنساني الدولي في كثير من الأحيان، فإن اتباع قواعده يحد من المعاناة الإنسانية بشكل كبير. يقع على عاتق جميع الدول والجماعات المسلحة والمعارضين المسلحين واجب والتزام بالتقيد بالقانون الإنساني الدولي. إن قواعد القانون الإنساني الدولي عالمية وغير مشروطة وغير تبادلية؛ أي أن انتهاك أحد الأطراف لهذه القواعد لا يبرر خرق الطرف الآخر لالتزاماته بموجب القانون الإنساني الدولي.

النزاعات المسلحة على وجه الخصوص تحتاج إلى قوانين.

شاهدوا هذا الفيديو للجنة الدولية للصليب الأحمر مدته 3 دقائق يشرح مبادئ القانون الإنساني الدولية.
https://www.youtube.com/watch?v=ESwfxu_1Ko0

باختصار: في حين أن القانون الإنساني الدولي ينطبق تحديدًا على النزاعات المسلحة، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ أو النزاعات المسلحة. ويشمل التزامات باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها مثل الحق في الحياة والتعليم والمأوى والصحة. هذه الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان لا تمتد إلى الدول فيما يتعلق بمواطنيها فحسب، بل تشمل أيضًا سلوكها عندما تكون منخرطة في نزاعات خارج حدودها، بما في ذلك عمليات الاجتياح والاحتلال. فالنزاعات المسلحة ليست معفاة من القواعد، بل على النقيض. تتطلب النزاعات المسلحة، بسبب طبيعتها المدمرة، أطرًا قانونية، ليس بوصفها حاجة ثانوية ولكن كضرورة حاسمة لحماية المدنيين والحد من المعاناة الإنسانية.

بعض الأحكام الأساسية في القانون الإنساني الدولي

1 حماية المدنيين

معظم الناس في مناطق النزاع لا يشاركون بفعالية في الأعمال العدائية، حتى لو كانوا ينحازون إلى أحد الجانبين. "المدنيون" هم أشخاص – أطفال وبالغون على حد سواء – ليسوا مقاتلين أو أعضاء يقاتلون في جماعات مسلحة. ينص القانون الإنساني الدولي على حماية المدنيين وغيرهم من الأذى أثناء العمليات العسكرية. ويُعتبر بعض الأشخاص أكثر ضعفًا وبالتالي يحتاجون إلى المزيد من الحماية – مثل الأطفال والمرضى والجرحى أو المحتجزين.

2 حماية الأطفال

كثيرًا ما يكون الأطفال أكثر عرضة للخطر أثناء النزاعات، ولذلك يُمنحون حماية خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي. ويجب توفير الرعاية والمساعدة التي يحتاجون إليها. وينبغي اتخاذ خطوات لحماية الأطفال بكافة الطرق، ومساعدتهم على الاستمرار في الذهاب إلى المدارس على الرغم من النزاع، ومنع تجنيدهم كجنود أطفال، وضمان عدم أخذهم أو فصلهم عن أسرهم، وخاصة منع اختطافهم.

3 حماية المستشفيات والمدارس

وتخضع الأعيان المدنية مثل المباني السكنية والمدارس والمستشفيات لحماية خاصة. وينبغي عدم مهاجمة هذه المنشآت وعدم استخدامها لأغراض عسكرية. ويتطلب القانون الإنساني الدولي من جميع الأطراف احترام وحماية المستشفيات والطواقم الطبية والمرضى. الهجمات المتعمدة على هذه المرافق هي جرائم حرب، تستوجب المساءلة والملاحقة القضائية الدولية المحتملة. المدارس هي أيضًا أعيان مدنية، مثل المباني السكنية وأماكن العبادة، وما لم تُستخدم لأغراض عسكرية، يجب عدم مهاجمتها. ونظرًا لأهمية المؤسسات التعليمية لكل مجتمع، ينبغي لأطراف النزاع ألا تستخدم المدارس لأي غرض لدعم جهودها العسكرية.

4 من غير القانوني مهاجمة الأهداف العسكرية مع تجاهل حقيقة أن العديد من المدنيين قد يُقتلون أو يُصابون.

يسمى هذا مبدأ **التناسب**، وهو من المقومات الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ويتطلب أن تزن الأطراف، في النزاعات المسلحة، الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة التي تتوقعها من الهجوم مقابل الأذى أو الضرر المحتمل الذي يمكن أن يلحق بالمدنيين والأعيان المدنية. وبعبارة أخرى، فهذا يعني أن الضرر الذي يلحق بالمدنيين بسبب أي هجوم عسكري ينبغي ألا يكون مفرطًا مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة والمتوقعة. إن شن هجوم غير متناسب عن عمد هو جريمة حرب.

5 في حالة الشك، ينبغي أن يُبتّ في المسائل بإعطاء الأولوية لمصلحة المدنيين.

خلال النزاعات المسلحة، يجب على القوات المهاجمة الالتزام بمبدأ **التمييز**، الذي يُعد من المقومات الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وهذا يعني أن عليهم التأكد من أن أهدافهم عسكرية وليست مدنية. يحظر القانون الإنساني الدولي الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب مبدأ **الاحتياط** توخي الحرص الدائم لتفادي إصابة المدنيين والأعيان المدنية في إدارة العمليات العسكرية. وهناك حاجة إلى مزيد من الحذر بالقرب من المناطق المدنية مثل المدن والبلدات. ويجب على القوات المهاجمة اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب الضرر أو تقليله، بما في ذلك من خلال تقديم إنذارات مسبقة وافية. ويجب إلغاء أي هجوم أو تعليقه إذا تبين أن الهدف ليس هدفًا عسكريًا أو إذا كان من المتوقع أن يكون الضرر اللاحق بالمدنيين غير متناسب، في انتهاك لمبدأ التناسب.

فضح الأفكار الخاطئة

يوفر لنا القانون الإنساني الدولي إطارًا لتنظيم النزاعات المسلحة. ولكن نظرًا لأن القوانين قد تبدو في غاية التعقيد، فيمكن بسهولة إساءة تصورها أو فهمها. دعونا نلقي نظرة على بعض المفاهيم الخاطئة الشائعة حول القانون الإنساني الدولي ونوضح الحقيقة الكامنة وراءها.

الفكرة الخاطئة: **القانون الإنساني الدولي غير فعّال لأنه يُنتهك باستمرار.**

التفنيد:

في حين أن الانتهاكات تحدث – وغالبًا ما تكون واضحة جدًا – فإن العديد من الجماعات المسلحة التابعة للدول أو غير التابعة للدول تتبع القانون الإنساني الدولي. إن وقوع الانتهاكات لا يدل على عدم فعالية القانون ولكنه يؤكد الحاجة إلى تحسين التنفيذ والإعمال والمساءلة. وفي الواقع، من مصلحة الطرف المنخرط في الحرب عمومًا الالتزام بهذه القواعد، لأن مقاتليه والمدنيين سيتحملون المزيد من المعاناة في حال لم يلتزم الطرف الآخر.

الفكرة الخاطئة: **القانون الإنساني الدولي غير مناسب لأنه لا يمكن تنفيذه.**

التفنيد:

يمكن إنفاذ القانون الإنساني الدولي من خلال مزيج من التطبيق على المستوى المحلي، والمحاكم الجنائية الدولية، وغيرها من التدابير الدولية لمساءلة الجماعات المسلحة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة. الدول مسؤولة عن إدماج القانون الإنساني الدولي في نظمها المحلية ومقاضاة الانتهاكات الجسيمة التي ترقى إلى جرائم حرب، بما في ذلك من خلال مبدأ الولاية القضائية العالمية. تسمح الولاية القضائية العالمية للمحاكم المحلية بمحاكمة الفرد بغض النظر عن جنسيته أو مكان ارتكاب الجريمة المزعومة. ويمكن للمحاكم الجنائية الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، محاكمة الأفراد على جرائم الحرب. ويقع على عاتق الشركات والمؤسسات واجب بذل العناية الواجبة للتأكد من أن عملياتها التجارية لا تنتهك القانون الإنساني الدولي، وينبغي أن تخضع للمساءلة في حال عدم التزامها بذلك. كما تؤدي الجهود الدبلوماسية والضغط العام من المجتمع المدني والمنظمات الدولية أدوارًا في تعزيز الالتزام بالقانون الإنساني الدولي.

الفكرة الخاطئة: **في النزاعات المسلحة، الغاية تبرّر الوسيلة.**

التفنيد:

يستند القانون الإنساني الدولي إلى أساس أن هناك حدودًا في الحرب وإدارة النزاعات المسلحة، وأن بعض الأعمال تبقى محظورة، بغض النظر عن الميزة العسكرية المحتملة التي يمكن تحقيقها. ويشمل ذلك الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياط. وتتمثل النقاط الأساسية في القانون الإنساني الدولي في حماية المدنيين والأشخاص الذين لم يعودوا يشاركون في الأعمال العدائية، ومنع المعاناة غير الضرورية بين المقاتلين والمحاربين، لضمان الحفاظ على كرامة الإنسان حتى أثناء النزاع المسلح. إن الفكرة القائلة بأن تحقيق النصر بأي وسيلة ضرورية مسموح به من شأنه تقويض المعايير القانونية والأخلاقية التي أرساها المجتمع الدولي.

فضح الأفكار الخاطئة

الفكرة الخاطئة: **القانون الدولي الإنساني اختراع حديث.**

التفنيد:

إن مبدأ صون الإنسانية الأساسي في أوقات الحروب هو مبدأ قديم وكان جزءًا من القواعد الثقافية والدينية الأخلاقية لعدة قرون. ففي حين أن تدوين القانون الإنساني الدولي كما هو اليوم في صيغة معاهدات بدأ وتوسع في السنوات الـ 150 الماضية، فإن "قانون الفروسية في زمن الحرب" الذي يعود إلى معركة لاجني في 1439 في الحروب الأوروبية في العصور الوسطى، والمبادئ الإسلامية المتصلة بالحرب التي وضعها النبي محمد في القرن السابع، والقواعد الهندية القديمة المسماة الماهابهاراتا (حوالي 3100 قبل الميلاد)، حددت المعايير الأولية لحماية المدنيين والممتلكات المدنية والمعاملة الإنسانية للسجناء.

الفكرة الخاطئة: **لا يمكن أبدًا استهداف المدنيين.**

التفنيد:

من الصحيح أن حماية المدنيين هي إحدى القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي، التي تحظر صراحة الهجمات المباشرة عليهم. ومع ذلك، يغدو الوضع أكثر تعقيدًا عندما ينخرط المدنيون بشكل مباشر في الأعمال العدائية. ويتمتع المدنيون بالحماية من الهجوم، ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية، وطوال الوقت الذي يقومون فيه بهذا الدور. وتشمل الأمثلة: المدنيون الذين يحملون السلاح ويهاجمون جنود العدو مباشرة، أو يشغلون معدات أو منشآت عسكرية، أو يقومون بأعمال تخريبية. وبمجرد قيامهم بذلك، فإنهم يفقدون الحماية الممنوحة للمدنيين، لكن فقط طوال وقت مشاركتهم المباشرة في الأعمال العدائية. يحمي القانون الإنساني الدولي الأشخاص غير المشاركين أو من كفوا عن المشاركة مباشرة في الأعمال العدائية.

الفكرة الخاطئة: **توجيه إنذار مسبق بالهجمات المقبلة وتنفيذ القصف بعد فترة وجيزة كافٍ لتحذير المدنيين.**

التفنيد:

إن مجرد إصدار إنذار لا يعفي الطرف المعني من مسؤولياته بموجب القانون الإنساني الدولي. يجب أن يكون الإنذار فعالًا، وفوريًا، وواضحًا، يمنح المدنيين ما يكفي من الوقت والوسائل لاتخاذ تدابير حماية أو إخلاء المنطقة المستهدفة. ويجب أن يحدد الإنذار طبيعة التهديد، والوقت المتوقع للهجوم، والإجراءات التي يجب على المدنيين اتخاذها لحماية أنفسهم. ولا يعتبر الإنذار الغامض أو العام كافيًا. ويجب أن تكون الإنذارات قابلة أيضًا للتطبيق. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن يشكل أمر مئات الآلاف من الأشخاص بمغادرة منطقة معينة في إطار زمني محدود وفي ظل ظروف لا يمكن فيها تنفيذ هذه الأوامر، إنذارًا مسبقًا فعالًا. وعلاوة على ذلك، فإن إصدار الإنذارات المسبقة، مهما كانت فعاليتها، لا يُعفي الطرف الذي يوجه الإنذار من التزامه باحترام مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط.

فضح الأفكار الخاطئة

الفكرة الخاطئة: **المدنيون الذين يبقون في مناطق النزاع يقبلون خطر الوقوع ضحايا.**

التفنيد:

هناك العديد من الأسباب التي قد تجعل المدنيين لا يغادرون المنطقة بعد تلقي الإنذار، بما في ذلك عدم وجود أماكن آمنة للذهاب إليها، والخوف من النزوح داخليًا، والإصابة بجروح أو مرض شديد، والمسؤولية تجاه أفراد الأسرة الأشد ضعفًا، ونقص الموارد، أو ببساطة أملًا بحماية ممتلكاتهم وموارد عيشهم. يحمي القانون الإنساني الدولي جميع المدنيين ويعني أن أطراف النزاع يجب أن تتجنب إلحاق الأذى بجميع المدنيين، بغض النظر عن موقعهم أو أسباب بقائهم في منطقة تتعرض للهجوم. إن الهجوم العشوائي أو المباشر ضد المدنيين الذين لا يغادرون أو لا يستطيعون مغادرة منطقة بعد إنذار، استنادًا فقط إلى حقيقة أنهم بقوا في منازلهم، ينتهك مبدأ التمييز.

الفكرة الخاطئة: **أخذ الرهائن أسلوب حرب مسموح به.**

التفنيد:

يحظر القانون الإنساني الدولي أخذ الرهائن. فأخذ الرهائن جريمة حرب.

الفكرة الخاطئة: **لا توجد قيود قانونية على استخدام القوة في الأراضي المحتلة.**

التفنيد:

ينظم القانون الإنساني الدولي على وجه التحديد الاحتلال العسكري، بما في ذلك بهدف حماية السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال. وتُحظر أعمال مثل العقاب الجماعي والنزوح القسري والهجمات العشوائية وغير المتناسبة ويمكن أن ترقى إلى جرائم حرب.

قد تبدو قائمة الأفكار الخاطئة هذه طويلة بالفعل، ولكن هناك العديد من الأفكار الخاطئة الأخرى التي تدور في فلكها.

هل سمعتم مقولات أخرى تعتقدون أنها قد تكون من الأفكار الخاطئة؟ هل يمكنكم إجراء بعض البحوث إما لإثبات أو فضح هذه الأفكار الخاطئة؟

فضح الأفكار الخاطئة

الفكرة الخاطئة: **عمليات الترحيل القسري للسكان المحليين داخل الأراضي المحتلة مسموحة.**

التفنيد:

يحظر القانون الإنساني الدولي بشدة نقل السكان قسرًا في المناطق المحتلة. فنقلهم قسرًا يزعزع النسيج الاجتماعي، ويفكك الأسر، وينتهك الحقوق الفردية.

الفكرة الخاطئة: **يُسمح بنقل السكان المدنيين للمُحتل إلى الأراضي المحتلة أو إقامة المستوطنات.**

التفنيد:

يحظر القانون الإنساني الدولي تمامًا إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ويمنع المحتل من نقل سكانه المدنيين إلى الأراضي المحتلة. هذه الأفعال تغير التوازن الديمغرافي في المنطقة، وتنتهك حقوق السكان، وتتعارض مع الطبيعة المؤقتة للاحتلال العسكري، وغالبًا ما تؤجج المزيد من الصراع والمعاناة. فهي تؤدي إلى تغييرات طويلة الأجل في الأراضي المحتلة وتلحق ضررًا دائمًا بالسكان المحليين.

بينما تتنقلون عبر تعقيدات القانون الإنساني الدولي، من الأهمية بمكان أن تتذكروا أن قواعده ليست نظرية فحسب، بل تتعلق بالحفاظ على كرامة الإنسان وسط أهوال النزاع المسلح. أنتم، كمواطنين عالميين، تلعبون دورًا في دعم هذه المعايير. من خلال البقاء على إطلاع، والدعوة إلى الالتزام بالقانون الإنساني الدولي، ودعم المساءلة عن الانتهاكات، تساهمون في إيجاد عالم يحترم القواعد لا سيما في أوقات النزاعات. تذكروا أن أصواتكم مهمة في دعم الجهد الجماعي لضمان اتباع القوانين خاصة في أوقات النزاعات، وأن هذه القوانين تجلب النور في أحلك الأوقات.

هل تريدون معرفة المزيد؟

https://academy.amnesty.org
منظمة العفو الدولية شاركوا في دوراتنا التعليمية المجانية حول حقوق الإنسان، مثل دورتنا التعليمية "مقدمة إلى حقوق الإنسان" أو "حقوق اللاجئين".

https://www.icrc.org/ar/war-and-law
اللجنة الدولية للصليب الأحمر استكشفوا التزامات الدول بمقاضاة الجناة ودور المحاكم المحلية والدولية في إنفاذ القانون الإنساني الدولي.

https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/armed-conflict/
منظمة العفو الدولية اقرأوا المزيد عن قوانين الحرب، وما هي الأسلحة المحظورة في الحرب، ومن هم الفئات الأكثر عرضةً للخطر في أوقات النزاعات.

كشف الحقوق

حقوق الإنسان والنزاع المسلح: حتى الحروب لها قوانينها

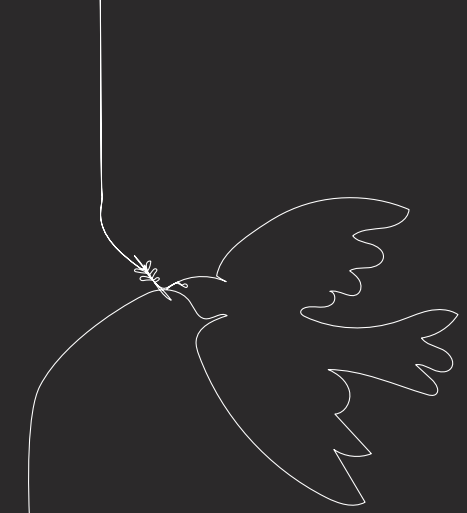

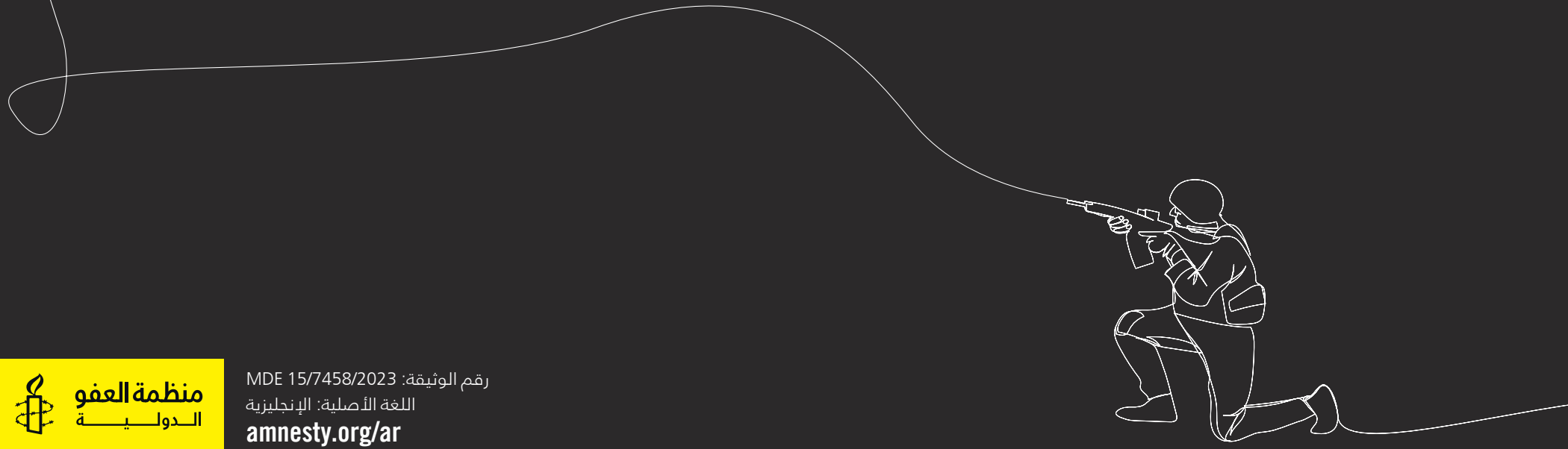

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 15/7458/2023

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org/ar